

رهانات الأمن البيئي في افريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

جامعة طنطا

كلية الحقوق

المؤتمر العلمي الرابع بعنوان: القانون والبيئة

يومي ٢٢-٢٣ أفريل ٢٠١٨.

مداخلة من إعداد

د: لمين هماش، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر.

د.كافي فريدة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، الجزائر.

د. نورة بن وهيبة جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ، الجزائر.

عنوان البحث: رهانات الأمن البيئي في افريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

الملخص:

يعتبر الأمن البيئي من القضايا الهامة والجوهرية في الوقت الحالي، نظرا لكثرة الاخطار وعلامات التدهور البيئي، أحدث تحولا كبيرا في مفهوم الامن الذي كان من صميم اللوازم العسكرية والسياسية، ليصبح في سياق التحول الحديث ذو صلة بالمسائل البيئية التي اصبحت تهدد أمن الإنسان والبيئة معا، وأن تحديد الحماية البيئية تمثل بطبيعة الحال مشكلة أمنية، رغم إسنادها إلى الإنسان بإعتباره سيد المخلوقات، حيث أن سنة ١٩٧٧ هي بداية الإهتمام بالأمن البيئي على مستوى عالمي انطلاقا من فكرة اساسية مفادها أن الأمن البيئي هو محور نجاح أنواع ومستويات الامن الاخرى، هذا الاخير (الأمن البيئي) أصبح ضرورة أمنية تستلزم تطبيق القوانين والتشريعات تجاه البيئة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الأمن، الأمن البيئي، التهديد البيئي.

مقدمة:

تعتبر البيئة هي الحيز والمكان الذي يحوي الإنسان وجميع الكائنات الأخرى لتلبية حاجاتها، ونظرا لتزايد هذه الحاجات من وقت لآخر ظهرت مشكلات وتهديدات خطيرة تهدد الأمن الإنساني عامة و البيئة خاصة ، هذا كله ساهم في ظهور مصطلح الأمن البيئي كونه يجمع بين الأمن والبيئة هذا الأخير الذي يهدف إلى معالجة ما خلفته الحروب من آثار وإعادة تأهيل البيئة من خلال القوانين والضوابط والاتفاقيات في مجال حماية البيئة.

وفي هذا المقال سوف يتم التطرق إلى الأمن البيئي وأهم المشاكل البيئية التي تقف كعائق في تحقيقه بالقارة الإفريقية في ظل تنامي التهديدات

- ما هي سبل تحقيق الأمن البيئي في القارة الإفريقية في ظل التحديات الاقتصادية والأمنية الراهنة؟

وللإجابة على الإشكال المطروح نضع المحاور التالية:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للأمن البيئي

المحور الثاني: قراءة في الوضع البيئي في افريقيا

المحور الثالث: الجهود الافريقية من أجل تحقيق الأمن البيئي

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للأمن البيئي

أولاً- الأمن لغة: الأمن حسب معجم لسان العرب لإبن منظور "الأمن والأمان بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف." (١)

اصطلاحاً: قبل التطرق إلى تعريف الأمن تجدر الإشارة إلى أن هناك تعريف تقليدي وتعريف حديث أما التعريف التقليدي: حسب "أرنولد و ولفرز" سنة ١٩٥٢ يعرفان الأمن أنه: أن الامن في السياق الموضوعي يقيس غياب التهديدات حول القيم المركزية أو في السياق الذاتي غياب الخوف من أن تكون هذه القيم المركزية هدفا لهجوم ما. (٢)

ويعرفه ولتر ليمان (wolter Lippmann) أن الامة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه. (٣)

أما التعريف الموسع حيث يعرفه باري بوزان (B.Buzan) أنه: السعي للتحرر من كل تهديد ويضيف أنه في حالة الامن يكون النقاش دائراً على السعي من التهديد، أما إذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الامن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي.

رهانات الأمن البيئي في أفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

ويعرفه "بوث" و "ويلر" (Booth و Wheeler) أنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويستحق ذلك إذا نظر إلى الأمن أنه عملية تحرر. (٤)

ويعرف الأمن: أنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتهيئة الظروف المناسبة إقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات ليتم التعبير عن الرضا العام داخل المجتمع. (٥)

الأمن الإنساني: عرفته لجنة الأمن الإنساني قد على انه " حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى من حقوق و حريات الإنسان "، وذهب كل من Sadako Ogata و Johan Cels إلى أعمق من ذلك بتعريفهم للظاهرة كأنها مجموعة عمليات حماية الحريات الأساسية -الضرورية لبقاء الإنسان و التنمية، أي حماية الإنسان من التهديدات الخطيرة والمستديمة سواء أكانت طبيعية أم مجتمعية مع تمكين الأفراد والمجتمع من إمكانية تطوير قدراتهم لتحقيق خيراتهم بذاتهم (المبادرة الذاتية و المستقلة) بشكل يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

أما التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٤ فقد عرف الأمن الإنساني **كمنظور جديد للتنمية**، والأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية chronic threats مثل المجاعة والمرض والقهر السياسي و" احتمالات الإنقطاع المفاجئ والضرار لحاجات الإنسان اليومية...". (٦)

- **الخلل البيئي**: يعد الخلل من العوامل التي تسهم في تهديد الأمن والإستقرار داخل الدولة، فالبيئة تحتوى وتهتم بكل العلاقات القائمة بين الكائنات الحية والعوامل المحيطة بها، ولأن الإنسان يمثل قمة هذه الكائنات مما جعل الهدف الأهم للإنسان هو الوصول إلى بيئة نظيفة ليتمكن من خلال تحقيق التقدم وبلوغ الأمن بعد أن يحقق الخطط والبرامج التنموية. (٧)

وقد ميز باري بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن: (8) الأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين والمتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر، الأمن السياسي ويعني الإستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات والأبيديولوجيات

رهانات الأمن البيئي في افريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

التي تستمد منها شرعيتها؛ الأمن الإقتصادي ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من رفاه قوة الدولة؛ الأمن الإجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إعادة الإنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في اطار شروط مقبولة لتطورها؛ وكذلك التهديدات التي تؤثر على أنماط هوية المجتمعات وثقافتها؛ الأمن البيئي ويتعلق بالمحافظة على المحيط المحلي والكوني كعامل أساسي تتوقف عليه الحياة.

تعريف الأمن البيئي: ظهر بعدان تقليديان للأمن البيئي: حدد البعد الاول الأمن البيئي أنه المنطقة التي تتفاعل فيها الإهتمامات البيئية والإستراتيجيات الأمنية، هذا البعد يفترض وجود ارتباط بين القضايا البيئية ومخاوف تتعلق بالأمن القومي ويشترط أصحاب هذا البعد ثلاثة أنواع رئيسية من الروابط كالتالي:

- أثر المشاكل البيئية على إحتمال حدوث الصراعات والحروب بين الدول.
- أثر المشاكل على سبل البقاء الإنساني.
- أثر الحروب على التدهور البيئي.

من دعاء هذا البعد (Moris) (Mpthr1994) (Winnedfield2003)

أما البعد الثاني يعرف الأمن البيئي أنه تأمين البيئة والذي يأخذ سلسلة من الخطوات لضمان صيانة النظام الايكولوجي، حيث ركز هذا التعريف على مفاهيم البيئة والأمن في سياق التنمية المستدامة بدلا عن الصراعات ومحاولات حلها. (٩)

والأمن البيئي حسب إليزابيت شالسكي (Elizabeth Chalecki) يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات الصلة بالبيئة، حيث ركزت شالسكي في تعريفها على عامل ندرة الموارد بإعتبره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات والصراعات.

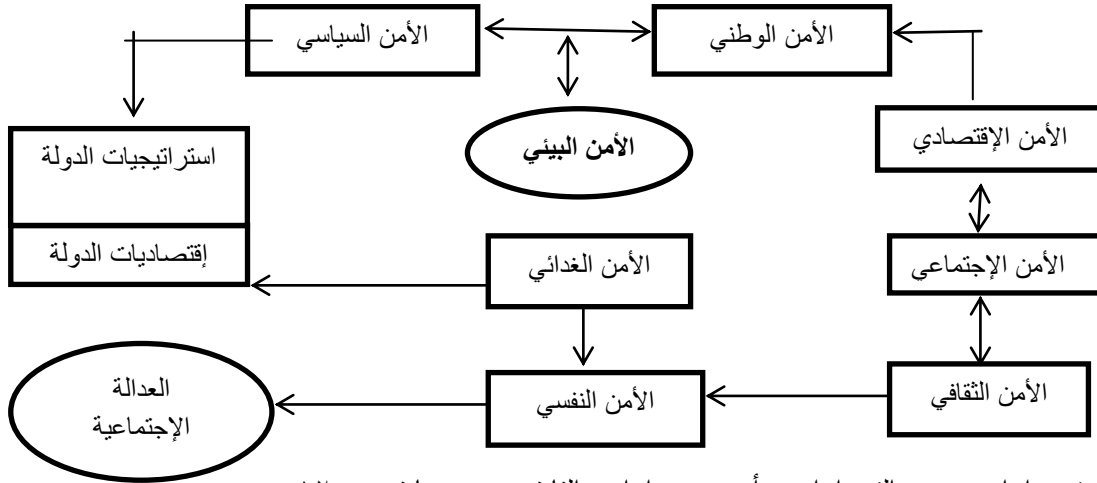
إن الأمن البيئي يعني قدرة الإعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية وقد حدد بول وأن أرليتس (pull and Ann Arlitch) بعض الطرق التي تسهم بها تلك الأنظمة في رفاهية وخير الإنسانية:

رهانات الأمن البيئي في افريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

- الحفاظ على مزيج معتدل من إنبعاثات الغازات إلى الغلاف الجوي والعمل على تلطيف الطقس.
 - تنظيم الدورة الهيدروليكية التي توفر الماء العذب على نحو يقلل من حدوث الفيضانات والجفاف إلى أدنى حد ممكن.
 - ضرورة الحفاظ على الغابات والأراضي الزراعية، التخلص من النفايات بالطرق المناسبة لحماية البيئة.
 - مكافحة الآفات الزراعية والكائنات الحية الدقيقة التي تسبب الأمراض للمحاصيل الزراعية، صيانة المكتبة الجينية التي تضم الجينات الوراثية.
- وتعتبر مدرسة كوبنهاغن من خلال توسيع قطاعات الامن لنظم الأمن البيئي الفضل الكبير في إرساء مضمون الأمن البيئي، فهي ترى أن هناك طائفة واسعة من المواضيع في القطاع البيئي التي فصلها كل من بوزان، ويفر، ودي وايلد وتشمل ما يلي:
- اضطراب النظم الأيكولوجية(تغيرات المناخ وإزالة الغابات)
 - قضايا حيوية (استغلال مصادر والحوادث)
 - قضايا تركيز السكان (الأوبئة، الهجرة ...)
 - قضايا الأغذية (الفقر، المجاعة...)
 - القضايا الإقتصادية(وليس النمو المستدام، عدم التكافؤ في تقسيم الثروة)
 - النزاعات المدنية(الإرهاب البيئي وتدهور الدول أثناء الحروب).(١٠)

رهانات الأمن البيئي في افريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

الشكل التالي يوضح علاقة الأمن البيئي بأنواع الأمن الأخرى



المصدر: ابراهيم محمد التوم ابراهيم، أحمد حمد ابراهيم الفايق، مرجع سابق، ص ١٢.

المحور الثاني: قراءة في الوضع البيئي في افريقيا:

إن ظهور المشكلة البيئية كان نتيجة حتمية لعدد من العوامل التي ساهمت في تفاقمها كتعامل الإنسان مع البيئة من خلال منطق مادي حتى ولو كان على حساب الطبيعة وتوازنها بالإضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية دون إيلاء أهمية للبيئة، هذه الأخيرة التي تعد ملكية عامة لعامة البشر ومسؤولية الحفاظ عليها هي مسؤولية عامة ومشاركة بين دول العالم ككل. (١١)

لقد أدى تدهور الأوضاع البيئية إلى خطر يومي متواصل للحياة البشرية، وبات يتداخل الخطر البيئي مع الكثير من الموضوعات كالإنفجار السكاني والتصنيع وسباق التسلح وغيرها، كما أصبح هذا الخطر أكثر إلحاحا خاصة مع ظهور مجموعة من الظواهر البيئية الخطيرة كظاهرة الإحتباس الحراري وثقب الأوزون والإبادة المستمرة للغابات وحرقتها، وإرتفاع درجة حرارة الأرض.

رهانات الأمن البيئي في أفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

إذ اتسعت القضايا البيئية اليوم بإتساع الحياة، وأصبحت تمس جميع الأمم والشعوب بدون إستثناء، ولذلك يجب أن تكون حلول هذه القضايا عالمية شاملة. وفي هذا الصدد يضع الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون المخاطر البيئية في نفس درجة مخاطر الحروب بقوله: "إن تغير المناخ بات أمرا لا يمكن تجاهله، إن تدهور البيئة على الصعيد العالمي لم يجد من يوفقه، كما تستغل الموارد الطبيعية بشكل يخلف ضرا كبيرا... إن المشكلات التي تنشأ عن التغيرات المناخية قد تؤدي إلى صراعات في المستقبل... وجميعا متورطون في مسألة الإحتباس الحراري. فالممارسات غير الحكيمة صارت جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، وفي غياب الإجراءات الحاسمة ستدفع الأجيال القادمة ثمنا باهضا نتيجة لهذه الممارسات وتلك تركة آثمة يتعين على الجميع التعاون من أجل تغييرها". (١٢)

ومن بين المشاكل البيئية في افريقيا نذكر أبرزها:

١- التغير المناخي: تعد القارة الإفريقية من أكثر القارات تأثرا بالتغير المناخي حيث تعاني شعوب هذه الدول من الجفاف والمجاعة منذ أكثر من عشرة أعوام حيث يعاني أكثر من نصف مليون شخص من المجاعة التامة ويعتمدون بشكل كلي على المساعدات الإنسانية في سد جوعهم كما يعاني حوالي ١١ مليون شخص في هذه المنطقة من نقص في احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والماء بنسبة ٦٠ %، كما تعد قارة أفريقيا من أفقر قارات العالم حيث يعيش أكثر من ٦٠ % من سكان الموزمبيق وأكثر من ٧٠ % من سكان جمهورية بنين تحت مستوى الفقر، كما يعيش معظم سكان القارة السوداء على الزراعة والتي تعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار، ومن المعلوم أن ليس لسكان هذه المناطق الفقيرة القدرة على حماية أنفسهم من أخطار الكوارث التي يسببها التغير المناخي مثل الجفاف والفيضانات حيث تراجعت زراعة محصول القطن والتي تمثل أهم صادرات جمهورية بنين نتيجة ندرة الأمطار أو عدم إنتظام نزولها الأمر الذي أدى إلى خسائر في المواسم الزراعية وإلى زيادة نسبة الفقر بين السكان، وقلة توفير الغذاء والمياه العذبة، وعدم توفير التعليم والعناية الطبية للسكان. (١٣)

٢- التصحر: تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات تأثرا بالتصحر حيث أن ٤٣% من أراضيها جافة وعرضة للتأثر بتغيرات المناخ، و كذلك حوالي ٧٣ % من الأراضي الجافة في إفريقيا

رهانات الأمن البيئي في أفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

المستخدمة لأغراض زراعية قد أصابها التآكل أو التعرية، إن الأراضي الصالحة تتضرر يوما بعد يوم بفعل ظاهرة التصحر الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض، و في النهاية إلى خلق أوضاع صحراوية، كما أن مشكلة التصحر نتيجة الجفاف برزت كمشكلة عالمية زادت خطورتها مؤخرا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب موجات الجفاف المتتالية، وعدم التكفل الجدي على المستوى الدولي بإشكالية التصحر، وكان لذلك تأثيرات سلبية على كافة الأصعدة الاجتماعية والإقتصادية والبيئية، ومن ثم فإن إستمرار الوضع على هذا النحو يزيد من حدة أزمة الأمن الغذائي، بحيث لا يمكن للأراضي الإفريقية من هنا إلى سنة 2025 بتوفير المواد الغذائية إلا لحوالي 25% من السكان. (١٤)

٣- **خسارة التنوع البيولوجي:** يشكل التنوع الحيوي إجمالي الجينات والأنواع والنظم البيئية بما فيها إجمالي الكائنات غير الحية، فعلى سبيل المثال قد تكون خسارة أحد الأنواع أكثر أهمية من خسارة مجموعة من الأنواع، وفي الواقع تعود أسباب خسارة التنوع البيولوجي إلى: النمو السكاني المتسارع، التخطيط والفشل الحكومي، كل ذلك يفسر تدمير المجهودات البيئية وبالتالي خسارة التنوع الحيوي (١٥)، تمتلك إفريقيا عددا كبيرا من النباتات والحيوانات منها ٥٠٠٠ نوع من النباتات المعروفة و ١٠٠٠ نوع من الحيوانات و ١٥٠٠ من الطيور، وتسعى المجتمعات الإفريقية على محافظة على هذا التنوع البيولوجي انطلاقا من أن الثقافات المحلية الإفريقية تحث على ذلك، ففي دراسة مسحية في عام ٢٠٠٩ ذكرت أن ما يقارب نحو 50% من النباتات الطبية واجهت خطر الانقراض بسبب استخدام ما نسبته ٨٠% منها من قبل السكان، تشكل تجارة لحوم الحيوانات البرية في أفريقيا الوسطى تهديدا قد يؤثر بشكل مباشر على البيئة والتنوع الحيوي بشكل خاص، وعلى الإنسان لما تنطوي عليه من خطر ظهور الأمراض، حيث تشير تقديرات إلى أن الناس الذين يعيشون في حوض الكونغو يستهلكون ما بين ١.١ إلى ٣.٤ مليون طن لحوم الحيوانات البرية، وقد أهلكت تجارة هذه اللحوم والصيد التجاري للحيوانات البرية القسم الأعظم من أعداد الحيوانات المهددة بالانقراض من الأنواع المعمرة حيث أن أربع أنواع من الضباء انقرضت في كل من لسييتو وسوزيلاندا، كما يعاني التنوع البيولوجي في إفريقيا من التلوث البيئي، والذي يزيد من تدهور التنوع البيولوجي في إفريقيا. (١٦)

رهانات الأمن البيئي في إفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

٤- **الجفاف:** جاء تقرير التنمية البشرية 2006 أن إقليم إفريقيا جنوب الصحراء يضم أكبر عدد من البلدان المجهددة مائياً مقارنة بأي إقليم آخر، فنحو ربع سكان إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون اليوم في بلدان تعاني مشاكل مائية كبيرة، حيث يتدنى نصيب الفرد إلى نحو 320 متر مكعب، يضاف إلى ذلك مشاكل إدارة المياه عبر الحدود، إذ يكشف التقرير حدة الصراعات سواء التنافس على إمدادات المياه أو التأثيرات على نوعيتها. (١٧)

ويؤثر الجفاف المتكرر في زيادة استغلال المياه الجوفية من أجل السقي الزراعي، وتصل الحاجة الزراعية للمياه إلى نسبة 88% من مجموع المياه المستعملة، كما تتأثر المياه العذبة بظاهرة التبخر والتسرب وتأتي أهمية المياه العذبة في إفريقيا انطلاقاً من أنها مصدر رئيسي للدخل وذلك من خلال توفرها على أنواع كثيرة من الأسماك، لكن هذه الأخيرة تعرف مشاكل كبيرة بسبب تصريف النفايات ومخلفات المصانع في الأنهار والمياه غير المعالجة.

كما أن البحث على المياه قد يكون سبب مباشر في اندلاع النزاعات في الدول الإفريقية خاصة إذا علمنا أن حوالي 50 نهر يقع بين قطرين أو أكثر مثل نهر النيل والنيجر وأحواض فولتا و الزمبيري، حيث أن هناك مشاكل بين دول حوض النيل خاصة مصر، والسودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا وإثيوبيا، والتي تساهم بتزويد مياه نهر النيل بـ87% من مياهه، اعتبرت هذه المياه ثروة قومية، في حين تطالب أوغندا كل من مصر والسودان بدفع تعويضات مالية لها نظير قيامها بدور المخزن الطبيعي لمياه النيل، في حين تشتكي كينيا من المشروعات الأوغندية لتوليد الكهرباء والتي تؤدي إلى إغراق أجزاء من الأراضي الكينية، وهذا ما يوضح الخلافات بين دول حوض النيل إذ يمكن أن ترتقي هذه الخلافات إلى نشوب نزاعات مباشرة (١٨).

رهانات الأمن البيئي في افريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

والجدول التالي يوضح أهم المشاكل البيئية

حالات وأسباب المشاكل		مستوى المشاكل
بشرية أحداث خليط وطبيعية	بالقصـد	بالجهد أو سوء الإدارة
السيول والفيضانات المجاعات الجفاف تغير الدورة المائية سوء التغذية	-انتشار الكيمائيات المشاكل الحيوانية المشاكل النباتية حرائق الغابات	مشاكل المياه المسطحة تلوث المياه الجوفية بقايا النفايات تلوث الهواء انجراف التربة الزراعية
تغيير الإشعاع الشمسي الإحترار المالي الإينز	توزيع الأمراض	ازالة الغابات استخدامات المياه تناقص التنوع الإحيائي تقلص الأوزون تلوث البيئة الكوارث المناخية تدهور الموارد

المصدر: ابراهيم محمد التوم ابراهيم، أحمد حمد ابراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في

الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم ، ص ١٨ .

المحور الثالث: الجهود الأفريقية من أجل تحقيق الأمن البيئي

قامت الدول الأفريقية بمجموعة من البرامج والمصادقة على عدة اتفاقيات للحد من التدهور البيئي وتحقيق التنمية لعل أهمها فيما يلي:

أ- على مستوى البرامج:

١- برنامج تسخير المناخ لتحقيق التنمية في أفريقيا : يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق أربعة مجالات تتمثل في:

أ- إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناخ على نطاق واسع وعرضها ونشرها.

ب- التحليل الجيد لعملية دعم اتخاذ القرارات والممارسات الإدارية.

ج- اتخاذ قرارات مدروسة والتوعية والدعوة.

د- إثبات قيمة تعميم مراعاة المعلومات المناخية في خطط التنمية عن طريق تنفيذ ممارسات تجريبية للتكيف مع تغير المناخ.

كما كثفت كل من مفوضية الإتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي الإجراءات الرامية إلى تفعيل البرنامج بالكامل والذي يهدف إلى التشجيع على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في إفريقيا من خلال تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بتحسين نوعية البيانات المناخية والمراقبة، وكذلك إدارة المخاطر في القطاعات الحساسة اتجاه تقلب المناخ مثل الزراعة والمياه والصحة وقطاع الطاقة .

٢- برنامج إقليمي لرصد البيئة من أجل التنمية المستدامة التابع لمفوضية الإتحاد الأفريقي :

بدأ عمله في عام، وهو ينتج خدمات إعلامية تنفيذية على الصعيد الإقليمي لدعم وتحسين عملية صنع القرار في مجال الإدارة البيئية بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية بأفريقيا .

٣- برنامج الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف بين الجماعة الأوروبية ومناطق إفريقيا والبحر

الكاريفي والمحيط الهادي: حيث تم التوقيع على اتفاق تعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الإتحاد الأفريقي لتحديد طرق استخدام الموارد وإدارة المشاريع وتنظيمها.

رهانات الأمن البيئي في أفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

٤- مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل: أحد الإجراءات المهمة في إطار الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد الإفريقي بشأن تغير المناخ، وتهدف المبادرة إلى التصدي لظاهرة التصحر على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال عملية غرس الأشجار، بالإضافة إلى ضرورة انتهاج الإدارة المستدامة للأراضي بالتركيز على الأراضي الجافة بالصحراء الكبرى والساحل.

٥- برنامج الحد من مخاطر الكوارث: من خلال وضع الإستراتيجية الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث تهدف إلى توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على جميع المستويات للحد من مخاطر الكوارث و بناء قدرة البلدان و المجتمعات على مواجهتها .

٦- الاطار الشامل للبرامج الافريقية المتعلقة بتغير المناخ: يهدف إلى ضمان التنسيق والاتساق في تنفيذ واستعراض المبادرات المتعلقة بتغير المناخ وخطط التنمية المستدامة في افريقيا على جميع المستويات، وفي شهر أكتوبر ٢٠٠٩ كانت بلدان شرق إفريقيا ووسطها قد عقدت مشاورات بشأن مشاريع برامجها التي تدخل في هذا الاطار .

ب- على مستوى الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية:

تعزز اغلب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية وتدعم مثيلاتها العالمية بسد الفراغات عن طريق تناول المشاكل الإقليمية التي لم تتعرض لها الاتفاقيات العالمية هذا بالإضافة إلى تسهيل العمل المشترك في السياسة والإدارة البيئية وتمكين معالجة القضايا البيئية في إطار إقليمي بدل من الإطار الوطني،(١٩) وفيما يلي عرض لأبرز الاتفاقيات المتعددة الأطراف الإقليمية التي ابرمتها الدول الإفريقية في سبيل أمنة التغيرات المناخية:

-الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ١٩٦٨ .

- اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ١٩٧٦ .

اتفاقية التعاون في حماية و تنمية البيئة الساحلية و البحرية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا (اتفاقية أبيدجان) :اعتمدت في عام 1981 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1984 .

-اتفاقية حماية و إدارة و تنمية البيئة الساحلية و البحرية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نيروبي): اعتمدت في جوان 1985 ودخلت حيز التنفيذ في ماي1996 .

رهانات الأمن البيئي في أفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

- معاهدة باماكو لحضر توريد النفايات الخطرة إلى أفريقيا و السيطرة على حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا 1991 .

-اتفاقية لوساكا في التعاون لمحاربة التجارة غير المشروعة في النباتات والحيوانات البرية 1994.

- بروتوكول مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي حول المياه المشتركة.

ما يمكن استنتاجه من خلال عرض أبرز الاتفاقيات المتعددة الأطراف الإقليمية بالنسبة لإفريقيا أن هذه الاخيرة تعكس تنوع الخصائص الجغرافية والبيئية لكل منطقة جيوإقليمية على مستوى القارة الإفريقية، كما تمثل هذه الاتفاقيات محاولة من الدول الإفريقية لمعالجة النقص في الاتفاقيات المتعددة الاطراف الدولية والسعي إلى الوصول اتفاق ملزم لمواجهة التغيرات المناخية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتهديدات البيئية على القطاع الزراعي في القارة الإفريقية.

ج- على مستوى مبادرة النيباد:

- خطة عمل النيباد في مواجهة التهديدات البيئية

لقد أوصى النيباد بضرورة التحضير لمبادرة بيئية من خلال إعداد مخطط عمل وإستراتيجية فعالة للحد من التهديدات البيئية للقارة الإفريقية، يقوم بالأساس على محاربة الفقر والعمل على التطور الاقتصادي والتنمية المستدامة، تشرف عليه اللجنة الوزارية الإفريقية بالاشتراك مع المجتمعات والمسؤولين الإفريقيين وكذا الهيئات الدولية والمجتمع الدولي.(٢٠)

وقد أشرف على إنجاز المخطط الندوة الوزارية الإفريقية للبيئة بالتعاون مع أمانة النيباد والإتحاد الإفريقي وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للبيئة، وذلك حسب مرحلتين، تضمنت المرحلة الأولى إعداد إطار مخطط عمل المبادرة البيئية النيباد والمرحلة الثانية تنظيم ورشات عمل واجتماعات استشارية مع منظمات المجتمع المدني، وقد شارك في عملية إعداد النصوص التنظيمية لمخطط العمل خبراء أفارقة لديهم القدرة على تحديد أسباب التدهور البيئي الإفريقي من جهة وضبط برنامج يتماشى والقدرات المؤسسية والمالية للدول الإفريقية من جهة ثانية.

رهانات الأمن البيئي في أفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

تمثلت الاستجابة الرئيسية للسياسات البيئية للإقليم، في قيام رؤساء حكومات الاتحاد الأفريقي مبادرة (NEPAD) وهي التصديق على خطة عمل للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تم إعدادها من خلال عملية تشاورية و تشاركية تحت قيادة المؤتمر الوزاري، تسعى هذه المبادرة إلى تحديد الأسباب الجذرية لتدهور البيئة والمشاريع الأكثر فعالية من الناحية البيئية والمؤسسية والمالية. (٢١)

د- دور المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة:

هو منتدى أفريقي لوزراء البيئة أسس في ديسمبر عام 1985 في أعقاب مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة الذي عقد في القاهرة بمصر، ويتمثل دوره في الدعوة لحماية البيئة في أفريقيا، وتعزيز التعاون بين الحكومات الأفريقية على الأنشطة الاقتصادية والتقنية والعلمية من أجل وقف تدهور البيئة في أفريقيا وتلبية الاحتياجات الغذائية والطاقوية بطرق مستدامة في المنطقة من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي، وضمان تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية على جميع المستويات. باعتباره منتدى لوضع السياسات وتوحيد الرؤى الأفريقية تجاه القضايا البيئية ساهم المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة منذ نشأته في توسيع نطاق السياسة الشرعية والسياسية العامة للشواغل البيئية في أفريقيا. (٢٢)

تتمثل الأدوار الرئيسية التي يسعى المؤتمر الوزاري الأفريقي القيام بها في ما يلي : (٢٣)

- تزويد القيادة على مستوى القارة بالترويج للوعي والإجماع على القضايا البيئية العالمية والإقليمية وخصوصا تلك المتعلقة بالاتفاقيات الدولية في مجال التنوع البيولوجي والتصحر وتغير المناخ.
- تطوير مواقف مشتركة لتوجيه ممثلي أفريقيا في المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات البيئية الدولية الملزمة قانونا.
- تعزيز المشاركة الأفريقية في الحوار الدولي بشأن القضايا العالمية ذات أهمية حاسمة لأفريقيا.
- استعراض ورصد البرامج البيئية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.
- تشجيع البلدان الأفريقية على التصديق على الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف العالمية والإقليمية ذات الصلة في المنطقة.

رهانات الأمن البيئي في أفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

يواجه المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة العديد من التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف البيئية التي يسعى من خلالها قادة أفريقيا لمواجهة التهديدات البيئية والتي تتمثل في: (٢٤)

- صعوبات في تأمين التمويل المستدام لتنفيذ أنشطة المؤتمر.
- تنسيق القضايا البيئية الإقليمية والعالمية من أجل الحصول على الاهتمام الكافي على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.
- ترجمة الاهتمامات البيئية العالمية إلى برامج عملية ومجدية وقابلة للتحقيق للعمل على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

خاتمة:

وفي الأخير ومن خلال العرض السابق نستنتج أن البيئة هي الوسط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان لها ارتباط وثيق بالأمن الإنساني، إذ أصبحت لها أهمية بالغة في العلاقات الدولية ويتطور مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة أكسب موضوع البيئة مكانة خاصة نظرا لما أصبحت تعانيه من أخطار وبالتالي ربط البيئة بالمخاوف الأمنية أمر في غاية الأهمية لضمان تحقيق أقصى ما يمكن من السلامة والأمن، إلا أن الجهود الإفريقية في سبيل مواجهة التهديدات البيئية تبقى محدودة جدا ومجرد اجراءات ادارية لاتتعدى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تبقى مرهونة بالتنمية التي تبقى في هرم أولويات السياسات وأجندات الدول الإفريقية التي تعاني من أزمات أمنية وأقتصادية واجتماعية خطيرة، - جعل البيئة بعدا في استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية، وتطوير مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة وحماية البيئة.

-إنشاء أجهزة بيئية متخصصة للتنسيق بين القطاع العام والخاص في مجال رصد وتمويل المشاريع والبرامج البيئية.

-إنشاء مراكز وطنية للمخاطر البيئية تتضمن أنظمة للرصد البيئي و الإنذار المسبق للأزمات البيئية.

- تشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة في المجال الزراعي مع مراعاة مقتضيات السلامة الصحية وإجبارية تثمين الجهود المبذولة في مجال تشجيع خريجي مؤسسات التعليم الفلاحي.

- تقديم الدعم اللازم للاستثمار الزراعي، والاستفادة من خبراتهم العلمية لخدمة الأرض والإنتاج الزراعي، الذي يؤدي إلى توفر الغذاء ومنه تحقيق الأمن الغذائي الذاتي.

رهانات الأمن البيئي في افريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

- ضرورة بناء تنمية زراعية مستدامة لإرساء ثقافة خدمة الأرض والاهتمام بالثورة الخضراء، المؤمنة لاستمرارية خدمة الفلاح لأرضه وتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف التي تقف كالسد المنيع أمام النزوح الريفي وهجرة الفلاحين لأراضيهم.

الهوامش:

- (١) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٥٤.
- (٢) علي بوحامد، دور عامل التهديدات الأمنية في تطور العملية التكاملية دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ٢٢.
- (٣) خلف الله عمر، التهديدات البيئية وفعالية الإستجابات السياسية في افريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٢، ص ١٢.
- (٤) علي بوحامد، مرجع سابق، ص ٢٨.
- (٥) عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧، مركز العراق للدراسات، العراق، ٢٠١٣، ص ص ١٧-٧٣.
- (٦) أمنحد برقوق، الأمن الإنساني و مفارقات العولمة نقلا عن موقع الأستاذ برقوق:
<http://berkouk-mhand.yolasite.com>
- (٧) عباس علي محمد، مرجع سابق، ص ٧٣.
- (٨) خلف الله عمر، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (٩) ابراهيم محمد التوم ابراهيم، أحمد حمد ابراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم، د. ن، ص ٥.

رهانات الأمن البيئي في أفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

(١٠) أمينة دير، أثر التهديدات على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة- دول القرن الإفريقي-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٢٦.

(١١) سايح تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٢٤.

(١٢) فتيحة لبيتيم، إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الجديد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٤٠.

(١٣) أمجد قاسم، تأثيرات التغيرات المناخية على الدول النامية والفقيرة، مقال منشور في الانترنت على الرابط: <http://al3loom.com/?p=12902> ، تم تصفح الموقع بتاريخ: ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦.

(١٤) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة-دول القرن الإفريقي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٤ ، ص ٦٦.

(١٥) عز الدين شادي، الاتصال والتنسيق بين الوزارات وازتي البيئة والفلاحة نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ٠٣، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٧٠.

(١٦): برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية: 4 البيئة من أجل التنمية، كينيا، نيروبي، 2007 ، ص ١٦.

(١٧): تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، ص ١٣٥.

(١٨): عبد العظيم حماد، "الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل"، أعمال المؤتمر الدولي الثامن حول: الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ص- ص ١٦٣-١٦٥.

(١٩) ايهاب طارق عبد العظيم، أثر التشريعات الوطنية والقانون الدولي على تحقيق الأمن البيئي، ورقة مقدمة للملتقى العلمي: الإستخدام السلمي للطاقة النووية وأثره على الأمن البيئي، كلية العلوم الإستراتيجية، البحرين، ٢٠١٤، ص ١١.

(٢٠) Michel Prieur, droit de l'environnement, (Paris: DALLOZ, 4ème édition , 2001), p 147.

(٢١) انظر موقع مبادرة النيباد: نص المبادرة

رهانات الأمن البيئي في افريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة

<http://www.nepad.org/fr/climatechangeandsustainabledevelopment/knowledge/doc/1463/action-plan-environment-initiative>

(٢١) Salah Mouhoubi, **le NEPAD une chance pour l'Afrique ?**, Alger : office des publications universitaires, 2005, p 100 .

(٢٢): أمينة دير، مرجع سابق، ص ١١٤ .

(٢٣) :Angela Kariuki, "The African Ministerial Conference on the Environment: A Report on Africa's Future Environmental Affairs Strategies", Accessed :21-١٠-2016 a 16 :56.

<http://m.polity.org.za/article/the-african-ministerial-conference-on-the-environment-a-report-on-africas-future-environmental-affairs-strategies> .

(٢٤) :Peter Acquah and others, **The History of the African Ministerial Conference on the Environment : 1985-2005, African Ministerial Conference on the Environment (AMCEN)**, Nairobi ,Kenya, 2006,PP .10-11.